الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير خاص
نيسان 2009

تصوير محفوظ أبو تراك

أزمة التخطيط في القدس الشرقية

تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخّص"

تعالج هذه الدراسة التي قام بها (OCHA) ظاهرة البناء الفلسطيني "غير القانوني" في القدس الشرقية، الناجمة عن فشل السلطات الإسرائيلية في عمل التخطيط اللازم والمناسب للأحياء الفلسطينية. تشمل هذه الدراسة إحصائيات عن عمليات الهدم التي تمارسها إسرائيل للأبنية غير المرخصة منذ عام 2000، كما توضح خلفية بعض الصعوبات الرئيسية التي يواجهها الفلسطينيون في القدس الشرقية أثناء محاولاتهم البناء. وتقوم الدراسة بتحديد عدد من التجمعات السكانية المهددة، إضافة إلى أنها تلقي الضوء على بعض مبادرات المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية الرامية إلى المواجهة وفي النهاية التغلب علي العقبات التي تفرضها سياسة التخطيط البلدية الراهنة.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 02-5829962 | فاكس 02-5825841 | ochaopt@un.org I www.ochaopt.org

ملخص تنفيذي:

احتلت إسرائيل الضفة الغربية عام 1967، وبشكل أحاديّ الجانب ضمت إلى أراضيها 70.5كم2 من الأراضي المحتلة ثم دمجتها في إطار بلدية القدس. تتعارض عملية الضم هذه مع مبادئ القانون الدولي، ولم يعترف بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء فيها. وبرغم عملية الضم التي قامت بها إسرائيل، تبقى منطقة القدس الشرقية جزءا من المناطق الفلسطينية المحتلة ويبقى سكانها الفلسطينيون في ظل حماية القانون الدولي الإنساني.

ومنذ أن احتلت إسرائيل شرقي القدس، وضعت قيودا هائلة على تطور الفلسطينيين في المدينة، وبرغم تحريم القانون الدولي الإنساني نقل المدنيين إلى المنطقة المحتلة، إلا أن السلطات الإسرائيلية قامت بمصادرة أكثر من ثلث مساحة القدس الشرقية لغرض بناء المستوطنات. في الوقت الراهن تخصّص السلطات الإسرائيلية 13٪ فقط من المساحة التي ضمتها، كمنطقة يمكن للفلسطينيين بناء المساكن فيها وطلب الحصول على رخص. لكنه جزءاً كبيرا من هذه المساحة مزدحم أصلا، فإن كثافة البناء المسموح به محدودة، وعملية التقدم للحصول على تراخيص البناء معقدة وباهظة التكاليف. أضف إلى ذلك أن عدد تراخيص البناء الممنوحة للفلسطينيين سنويا لا تلبي الحاجة المطلوبة للمساكن، فالفرق بين عدد المساكن المطلوبة حسب النمو السكاني وبين عدد الأبنية المرخصة قانونا يقدّر ب 1,100 وحدة سكنية في العام الواحد على الأقل.

نتيجة لذلك يجد سكان شرقي القدس الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة نقص حاد في المساكن بسبب فشل السلطات الإسرائيلية في عمل التخطيط اللازم والمناسب للأحياء الفلسطينية. وعبر السنوات القليلة الماضية تفاقمت حدة النقص في المساكن وذلك بسبب اضطرار الفلسطينيين المقدسيين إلى الارتداد إلى داخل المدينة بسبب بناء جدار الفصل والخوف من فقدان حق ألإقامه في المدينة إذا ما انتقلوا للسكن خارج حدود بلدية القدس كما تعرفها إسرائيل.

وبسبب الصعوبات التي تعترض الفلسطينيين ممن يحاولون الحصول على تصاريح للبناء من السلطات الإسرائيلية، وبسبب غياب البدائل الممكنة لذلك، يخاطر الفلسطينيون بالبناء على أراضيهم بدون الحصول على الترخيص اللازم وذلك بهدف تلبية حاجتهم للمساكن. يذكر أن ما لا يقل من 28٪ من مجموع بيوت الفلسطينيين في القدس الشرقية قد بنيت مخالفةً لمتطلبات التنظيم الإسرائيلية. وبناء على الإحصاءات السكانية، فإن هذه النسبة توازي ما مجموعه 60,000 فلسطيني على الأقل من سكان القدس الشرقية ممن يتعرضون للتهديد بهدم منازلهم على أيدي السلطات الإسرائيلية، وتعتبر هذه التقديرات متواضعة، فقد تكون الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك بكثير.

عمليات الهدم المتواصلة في القدس الشرقية

منذ عام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية بهدم آلاف المباني التي يملكها الفلسطينيون في المناطق الفلسطينية المحتلة من ضمنها ما يقارب 2000 بيت في القدس الشرقية. وحسب الإحصائيات الرسمية، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ما يزيد عن 680 مبنى يملكه الفلسطينيون في القدس الشرقية بين الأعوام 2000-2008 فقط بحجة عدم ألترخيص، من بينها حوالي 90 مبنى هدمت في عام 2008، مما أدى إلى نزوح حوالي 400 فلسطيني. وفي العام 2009 سجلت (OCHA) هدم 19 مبنى يملكه الفلسطينيين في شرقي القدس بما في ذلك 11 مباني سكنية مأهولة وذلك بحجة عدم ألترخيص، مما أدى إلى نزوح 109 من الفلسطينيين من بينهم 60 طفلا.

هنالك قلق خاص بشأن بعض أحياء القدس الشرقية التي تواجه احتمال الهدم الجماعي، فمثلاً شأن تنفيذ أوامر الهدم في حيّ تل الفول ببيت حنينا، وخلّة العين في الطور، والعباسية في الثوري، ووادي يصول الواقع بين جبل المكبّر وحيّ الثوري، أن تلحق الضرر بأكثر من 3600 شخص. وفي منطقة البستان الواقعة في حيّ سلوان، والتي استقطبت قدرا لا بأس به من الاهتمام الإعلامي، يوجد 90

منزلا مهدداً بالهدم مما قد يؤدي إلى تهجير 1000 فلسطيني، بالإضافة إلى 500 شخص من سكان حيّ الشيخ جراح الذين يواجهون خطر إخلائهم من منازلهم الواقعة على أرض متنازع على ملكيتها من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

سياسة مماثلة في المنطقة ج

إن سياسة هدم المنازل التي تتبناها إسرائيل ليست محصورة في القدس الشرقية، ففي كل عام يجري هدم مئات المباني التي يملكها الفلسطينيون في المنطقة ج بالضفة الغربية، بسبب عدم توفر رخص بناء، حيث تواجه آلاف الأسر الفلسطينية التهديد الدائم بهدم بيوتها بسبب أوامر الهدم ضد ابنيه في المطقة ج. وبالرغم من بعض الفروقات بين وضع القدس الشرقية والمنطقة ج إلا أنهما تشهدان وضعا مماثلا، فالتوسع العمراني الفلسطيني في كلتا المنطقتين محدود للغاية كما أن الأسر الفلسطينية تعاني من التهجير المستمر وهنالك تناقص في المساحة اللازمة لتطور التجمعات السكانية الفلسطينية.

أثر هدم المنازل على السكان الفلسطينيين

تسبب عمليات هدم المنازل صعوبات هائلة للفلسطينيين الذين يتعرضون لها. ولا يتعيّن على الأسر المهجرة أن تتغلب على الضغوطات النفسية الناجمة عن خسارتهم لبيوتهم فقط، بل عادة ما يثقل كاهلهم بالديون بعد خسارة بيتهم الذي هدم، والنفقات القانونية في حالة تعيبهم لأحد المحامين. وفي حالة القدس الشرقية، تواجه أيضاً تلك الأسر غرامات مالية باهظة، تفرضها عليهم بلدية القدس كما يتعرضون في بعض الحالات إلى أحكام بالسجن.

يتضرر الأطفال، والذين يشكلون ما يفوق 50٪ من عدد السكان الفلسطينيين، بشكل خاص عند تهجير أسرهم، فكثيرا ما يواجهون فترة انقطاع عن التعليم وصعوبة ألوصول للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة في الفترة التي تتبع مباشرة لهدم بيوتهم. ومن بين النتائج ذات المدى الأبعد، ظهور أعراض الضغوطات النفسية والتراجع في التحصيلهم الأكاديمي.

لإلقاء الضوء على التأثيرات المدمّرة لعمليات هدم المنازل والإخلاء التي تمارسها إسرائيل في القدس الشرقيّة، علّق مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في شهر آذار 2009، بقوله: «من شأن هذه الممارسات إلحاق الضرر بالفلسطينيين، ورفع درجة التوتر في المدينة، والإضرار بالجهود الرامية إلى بناء الثقة والدعوة إلى المفاوضات، كما أنها مخالفة للقانون الدولي والتزامات إسرائيل.»

الأحداث الأخيرة تشير أن بلدية القدس ستستمر في وقد تصعّد من سياستها في هدم المنازل في المستقبل القريب.

الطريق إلى الأمام

لكون إسرائيل قوة محتلة يجب عليها ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين المتواجدين في المناطق المحتلة. ومن اجل الإيفاء بهذا الإلتزام، يجب على السلطات اللإسرائيلية أن تجمد بشكل فوري جميع أوامر الهدم وأن تقوم بالتخطيط اللازم لمعالجة أزمة السكن التي تواجه الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفي الوقت ذاته، يجب دعم المنظمات والمؤسسات التي تعمل على تلبية الحاجات الفورية وطويلة الأمد للأسر الفلسطينية التي هجرت نتيجة لهدم بيوتها. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مساعدة التجمعات السكانية الفلسطينية التي تحاول تحدي والتغلب على القيود التي يفرضها عليها النظام الحالي عبر المساعدة القانونية ومبادرات التخطيط والحشد والتأييد.

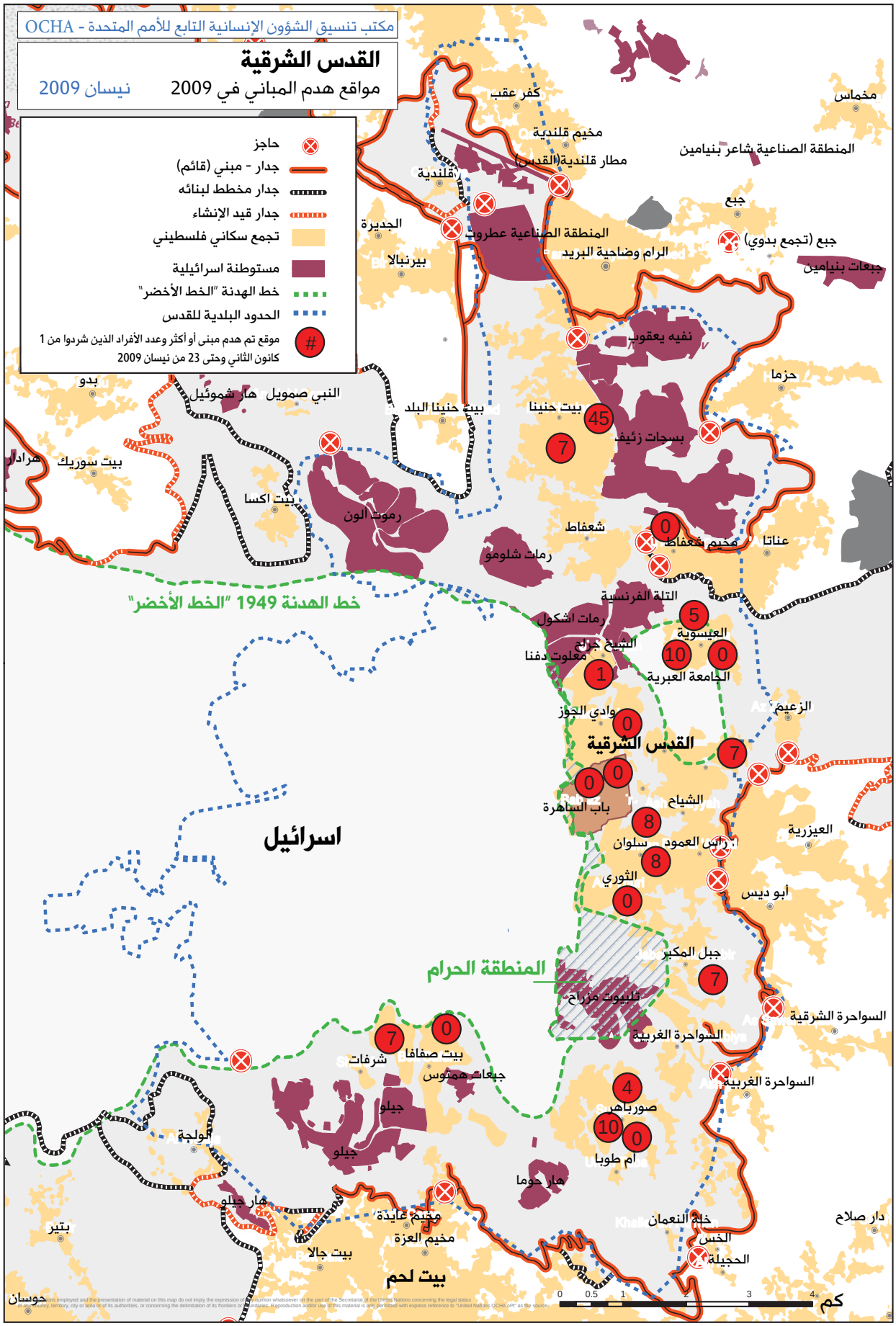
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة - OCHA
القدس الشرقية
مواقع هدم المباني في 2009
نيسان 2009
حاجز
جدار - مبني (قائم)
جدار مخطط لبنائه
جدار قيد الإنشاء
تجمع سكاني فلسطيني
مستوطنة اسرائيلية
خط الهدنة "الخط الأخضر"
الحدود البلدية للقدس
موقع تم هدم مبنى أو أكثر وعدد الأفراد الذين شردوا من 1 كانون الثاني وحتى 23 من نيسان 2009
خط الهدنة 1949 "الخط الأخضر"
اسرائيل
المنطقة الحرام
القدس الشرقية
بيت لحم
كفر عقب
مخماس
مخيم قلندية
مطار قلندية(القدس)
المنطقة الصناعية شاعر بنيامين
قلندية
جبع
الجديرة
المنطقة الصناعية عطروت
جبع (تجمع بدوي)
بيرنبالا
الرام وضاحية البريد
جبعات بنيامين
نفيه يعقوب
حزما
بدو
النبي صموئيل
هار شموئيل
بيت حنينا البلد
بيت حنينا
بسجات زئيف
بيت سوريك
بيت اكسا
رموت الون
شعفاط
مخيم شعفاط
عناتا
رمات شلومو
التلة الفرنسية
رمات اشكول
العيسوية
الشيخ جراح
معلوت دفنا
الجامعة العبرية
وادي الجوز
الزعيم
باب الساهرة
الشياح
العيزرية
رأس العمود
سلوان
الثوري
أبو ديس
جبل المكبر
تليبوت مزراح
السواحرة الشرقية
السواحرة الغربية
شرفات
بيت صفافا
جبعات همتوس
جيلو
صور باهر
ام طوبا
ولجة
هار حوما
هار جيلو
بتير
مخيم عايدة
مخيم العزة
بيت جالا
خلة النعمان
الخس
الحجيلة
دار صلاح
حوسان
كم
0 0.5 1 2 3 4